

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

Small and Medium Enterprises Financing in the Arab world

د. توفيق حناشي 1 / مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة (الجزائر)

toufik.hannachi@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2023/06/09

تاريخ القبول: 2023/05/24

تاريخ الاستلام: 2022/05/11

ملخص

تضمنت هذه الورقة البحثية الوقوف عن المصادر الداخلية والخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، و دور السوق المالي والتكنولوجيا المالية كألية لتمويل هذا القطاع، وماهي الاستراتيجيات ورؤى للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول، وتوصلت الدراسة الى تنوع في مصادر التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية و الاستراتيجيات التي تبنتها الدول للنهوض بهذه المشروعات مثل رؤية المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الكويت.

الكلمات المفتاحية : المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، الدول العربية

تصنيف JEL : G21 : G23 : G3.

Abstract: This research paper included an examination of the internal and external sources of financing small and medium enterprises in the Arab countries, the role of the financial market and financial technology as a mechanism for financing this sector, and what are the strategies and visions for the advancement of small and medium enterprises in these countries. and medium-sized institutions of banking and non-banking institutions and the strategies adopted by countries to advance these projects, such as the vision of the Kingdom of Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, Kuwait.

Keywords: small and medium enterprises, finance, Arab countries

Jel Classification Codes : G21 : G23 : G3.

¹ المؤلف المرسل: د. توفيق حناشي toufik.hannachi@univ-tebessa.dz

I - تمهيد :

يواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تحديات متعددة أغلبها مرتبط بالبيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها، وبالمشاريع نفسها وكيفية وفعالية إدارتها. وتتمثل أهم هذه التحديات في صعوبة الحصول على التمويل، وعدم توافر البنية التحتية الملائمة، وضعف الإلمام بكيفية إعداد البيانات المالية أو عدم الرغبة في إظهارها، وضعف القدرة على المنافسة ومواكبة التحديات، بالإضافة إلى جانب مهم يرتبط بطبيعة عدد كبير من هذه الشركات التي تعمل في القطاع غير الرسمي.

1.I - إشكالية البحث :

إن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجه المؤسسات في أي بلد كان، وإنّ الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه كل مسير، وفي هذه الورقة البحثية، يتم معالجة الإشكالية المואلية: ما هي مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية؟ وماهي الاستراتيجيات والرؤى للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية

- فيما تتمثل المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية؟
- فيما تتمثل المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية؟
- هل لسوق المالي دور في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية؟
- هل لصندوق النقد العربي دور في تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية؟
- ماهي الاستراتيجيات والرؤى للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية؟

2.I - فرضيات البحث :

وللإجابة عن هذه الإشكالية نفترض انه:

- تعتبر المؤسسات المصرفية من أهم المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية اما المصادر الخارجية نجد الحساب الخاص الذي يديره الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- السوق المالي له دور في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
- تعد التكنولوجيا المالية كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
- توجد استراتيجيات ورؤى للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

3.I - أهمية البحث :

تعتبر الوظيفة التمويلية من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها ومصادرها المختلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، ولكن المشكلة تكمن في البحث عن مصادر التمويل المناسبة للمؤسسات، لأنها اليوم تعتبر من أهم المواضيع التي تواجه مالكيها ومسيريها، خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة نتيجة لعدة اعتبارات مثل: تعدد نشاط المؤسسة من جهة، وارتفاع معدلات المخاطر المالية بها من جهة أخرى كما تعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة المحرك الرئيسي لتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتوليد الدخل، كما تلعب دوراً مهماً في التخفيف من وطأة الفقر وخفض البطالة وخصوصاً بين الشباب

II - التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجه المؤسسات في أي بلد كان، وإنّ الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه كل مسير، ومن خلال هذا المطلب سنستعرض بعض المفاهيم حول التمويل في المؤسسة.

II - 1: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الجدول يوضح تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الجدول رقم (1): تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الدولة	نوع المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
اليمن	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- أقل من 4 عمال - أقل من 10 عمال	
الأردن	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 2 - 10 عمال - بين 10 - 25 عامل	
السودان	- المؤسسات صغيرة	أقل من 10 عمال	
سلطنة عمان	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- أقل من 10 عمال - بين 10-100 عامل	رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال - رأس المال المستثمر بين 50-100 ألف ريال
مصر	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- أقل من 50 عاملا-	رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه
السعودية	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	بين 1-20 عاملا - بين 21-100 عامل	رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال
الكويت	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	أقل من 10 عمال - بين 10-50 عامل	لا يتجاوز رأس المال 200 ألف دينار
البحرين	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	بين 5-19 عاملا - بين 20-100 عامل	
العراق	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	بين 1-9 عمال - بين 10-29 عامل	رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار
دول مجلس التعاون الخليجي	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	أقل من 30 عاملا - أقل من 60 عامل	- لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار - رأس المال المستثمر بين 2-6 مليون دولار

المصدر: غربي حمزة ، قمان مصطفى ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر- ، تدخل ضمن إطار المحور الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية <https://www.dspace.univ-ouargla.dz>

• تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

لقد صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ثلاثة اصناف، و نلخصها في الجدول التالي :

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسات مصغرة	9-1	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
مؤسسات صغيرة	49-10	اقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسات متوسطة	250-50	من 400 مليون دج إلى 4 مليار دج	من 200 مليون دج- إلى مليار دج

المصدر: القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تم اعتماد تعريف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بعد اصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر 2001، وفي سنة 2017 تم اصدار القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 اين قام المشرع الجزائري بتحديث العتبات الخاصة برقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية المعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإبقاء على عدد العمال ثابتا دون تحديث. وقد عرفت المادة الخامسة من هذا القانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، على انها مؤسسة انتاج السلع و/ او الخدمات والت تشغل من 0 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري ، والتي تستوفي معيار الاستقلالية.

- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي: مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بثلاث مراحل، نذكرها في مايلي:

- المرحلة الأولى (1963-1982): اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

- المرحلة الثانية (1982-1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربه.

- المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة 1988): سبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل. ومن أجل ذلك:

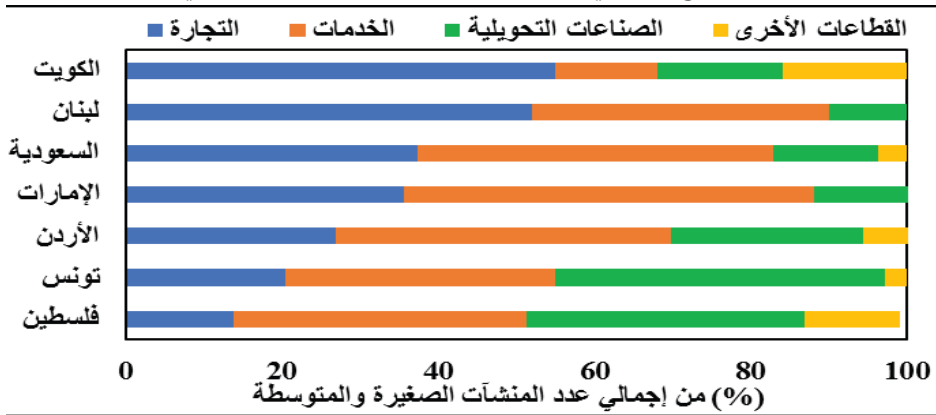
- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة:

- صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI) ؛
- صدر الأمر رقم 03-01 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص: 73)

II -2- التوزيع القطاعي لأعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

إن تنامي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، يشير إلى التحول البارز في اهتمام الدول العربية بهذا القطاع وازدياد قناعاتها بالدور الاقتصادي لهذه المشروعات. ويتباين التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للدول المتوفرة عنها البيانات. بالنسبة للكويت، تتركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر في قطاع التجارة، بينما تتركز في قطاعي التجارة والخدمات بالنسبة لكل من لبنان، والسعودية، والإمارات، والأردن. أما بالنسبة لتونس وفلسطين، تتركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبياً في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية. (شكل 1).

- الشكل (1): التوزيع القطاعي لأعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

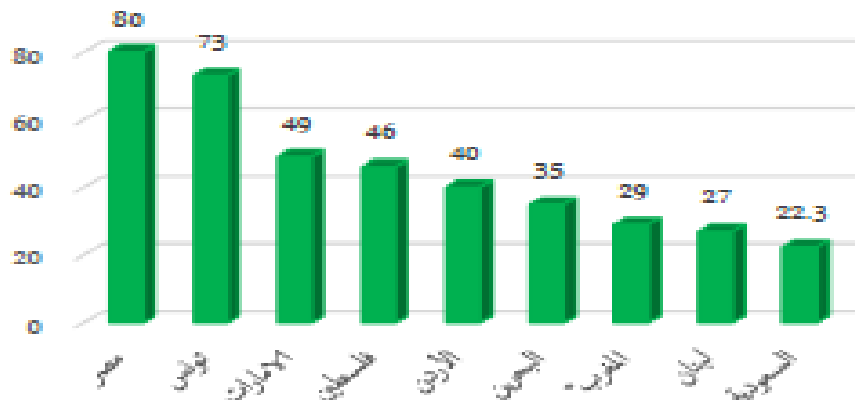


المصدر: طارق إسماعيل، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2017، العدد 38، ص: 03.

II 3- أهمية قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تعمل الدول العربية على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة التنوع الاقتصادي والتنافسية الدولية. ويعتمد الدور الاقتصادي والتنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير على وجود مطلبين رئيسيين يتمثلان في: توفر بيئة الأعمال الداعمة وفرص النفاذ للتمويل. وتُمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ما بين 90 و 99 في المائة من إجمالي المشروعات في القطاع الرسمي، وتسهم بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي حيث تقدر في المتوسط بنحو 45 في المائة حيث تتراوح بين 22 و 80 في المائة (طلحة 2021، ص: 18-20). الشكل رقم-2

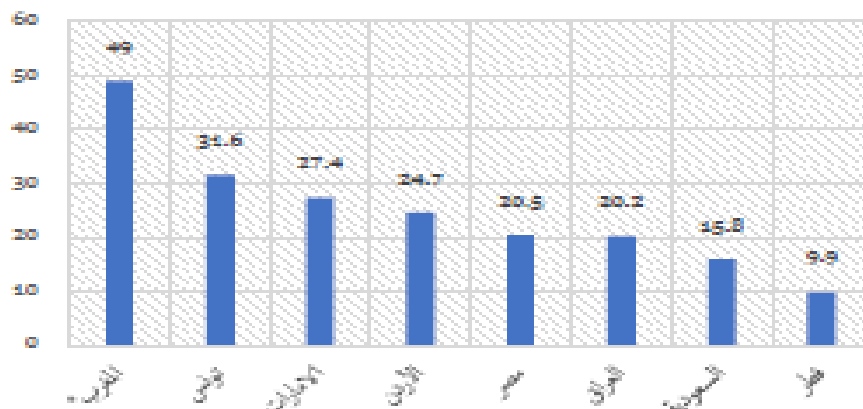
مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (%)



المصدر: د. هبة عبد المنعم د. الوليد طلحة، "خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، صندوق النقد العربي، 2021، ص 20.

أما مساهمة هذا القطاع في فرص التشغيل على مستوى الدول العربية فإنه يساهم بنسبة تتراوح بين 10 إلى 49 في المائة، وهي نسبة تقل عن متوسط البلدان النامية البالغ 60 في المائة، مما يبرز التحديات التي تواجه القطاع الشكل (3)

مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الرسمي في عدد من الدول العربية (%)



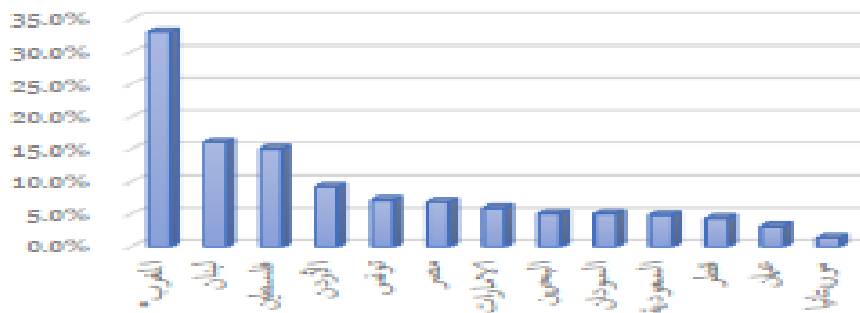
المصدر: د. هبة عبد المنعم د. الوليد طلحة، "خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، صندوق النقد العربي، 2021، ص 20.

ويعتمد الدور الاقتصادي والتنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير على وجود مطلبين رئيسيين يتمثلان في: توفر بيئة الأعمال الداعمة، وفرص النفاذ للتمويل. فمن ناحية بيئة الأعمال الداعمة، اتجه عدد من الدول العربية إلى سن أطر قانونية داعمة لهذه المشروعات. فعلى سبيل المثال، انتهت مجموعة من الدول العربية من إصدار القوانين واللوائح المختصة بتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يشمل كل من: الكويت، والإمارات، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا، والعراق، والمغرب.

أما الدول التي لا تتوفر لديها قوانين مخصصة لتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتعتمد في هذا المجال على القوانين القائمة والمتعلقة بقطاع الشركات بشكل عام. تشمل هذه الدول: الأردن، وتونس، والسعودية، والسودان، وعمان، وقطر، ولبنان، حيث تختلف القوانين والتشريعات المستخدمة باختلاف النشاط المزاوّل. تضع هذه الدول، تطوير قانون مخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولويات خططها المستقبلية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بالأطر التنظيمية، فتشمل الأجهزة والجهات الحكومية المنوط بها وضع قواعد للرقابة والإشراف والمتابعة وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية وتنظيم إجراءات تسجيل وترخيص المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تمارس الجهات والأجهزة الحكومية في كافة الدول العربية دورها التنظيمي والرقابي وإشرافي على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بنماذج تختلف من دولة لأخرى. ففي بعض الدول، تتولى هذه المهمة أجهزة أنشأت خصيصاً لذلك، إضافة إلى بعض الجهات الأخرى ذات الصلة، فيما تُسند في دول أخرى لعدة جهات حكومية. من بين الدول التي أنشأت أجهزة مختصة لتتولى مسؤولية الإشراف المباشر والرقابة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، السعودية والإمارات ومصر والمغرب. فيما تختص عدد من الجهات الحكومية بتقديم الدعم لمشروعات القطاع كما هو الحال في كل من: الأردن، وتونس، والسودان، وفلسطين، ولبنان، وموريتانيا، حيث تتعدد فيها الجهات المنوط بها الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتوزع مسؤوليات الرقابة والإشراف والمتابعة فيما بين الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بحسب الاختصاص. تمثل تحديات النفاذ إلى التمويل واحدة من أهم التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا تتوفر لنحو 79 في المائة من هذه المشروعات في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرص النفاذ للتمويل في ظل فجوة تمويلية تقدر ربما يتراوح بين 210 و 240 مليار دولار. في السياق ذاته، لا تمثل التسهيلات المصرفية المقدمة إلى القطاع سوى 9 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية 21 وهو ما يقل بكثير مقارنة بمتوسط البلدان متوسطة الدخل، البالغ نحو 18 في المائة. الشكل (4):

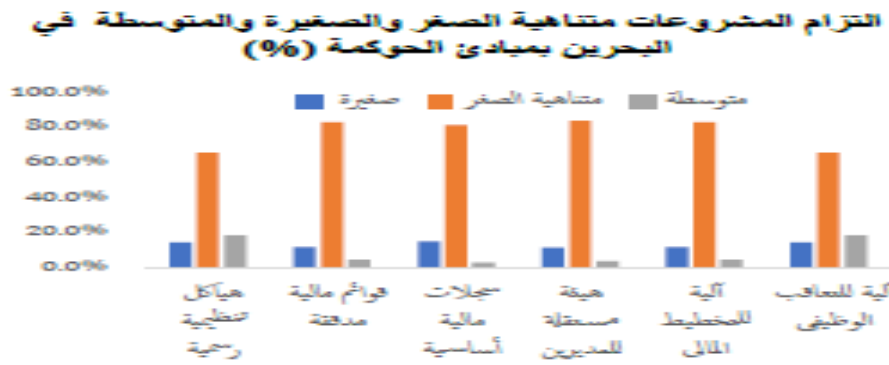
نسبة الاهتمام المتنوع لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات في عدد من الدول العربية (9%)



المصدر: هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، "خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، صندوق النقد العربي، 2021، ص 20.

أما فيما يتعلق بمدى حوكمة شركات القطاع، فإن القليل من تلك المشروعات تلتزم بمبادئ الحوكمة وما يستلزمه ذلك من وجود هياكل تنظيمية رسمية، ومدى الاحتفاظ بسجلات مالية أساسية، وما إذا كانت لدى المنشأة قوائم مالية مُدققة، ومدى توفر هيئة مستقلة للمديرين، وضرورة وجود آلية للتخطيط المالي، ومدى

وجود آلية للتعاقب الوظيفي. يعتبر عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة تحدي لبعض الدول العربية وذلك بما يعكس عدم استعداد المشروعات فيها للتحويل للعمل المؤسساتي الدائم والانتقال إلى الإدارة المهنية والحوكمة الحقيقية، إضافة إلى عدم الإفصاح عن رأسمال الشركة لعوامل موروثه. في المقابل، يلتزم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية مثل البحرين بمبادئ الحوكمة، حيث بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بسجلات مالية أساسية حوالي 44 ألف منشأة تشكل من بينها المشروعات متناهية الصغر نحو 81.7 في المائة. الشكل (5):



المصدر: هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، "خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، صندوق النقد العربي، 2021، ص 20.

II - 3: التمويل

• يعرف **التمويل** بأنه البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق من أجل الحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة. (الزغبى، 2000، ص: 105). ويمثل التمويل البحث عن إمكانيات الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن هنا فهو ينطوي على مشكلتين: الأولى تتعلق بالحجم المحدود للموارد، وأما الثانية تتعلق بكيفية تسيير هذه الموارد. (نعيمة، 2006) وعرف بأنه انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى أماكن ندرتها (أصحاب العجز) لتطوير مشروع عام أو خاص أو إنشاء استثمارات جديدة، وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار وأسواق المال. (عجام، 2001، ص: 23).

• أهمية التمويل في المؤسسة:

إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستغلال أو احتياجات متوسطة أو طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار، وتكمن أهمية التمويل لهاتين الدوريتين فيما يلي:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد التمويل على إنجاز المشاريع الجديدة والمعلقة.

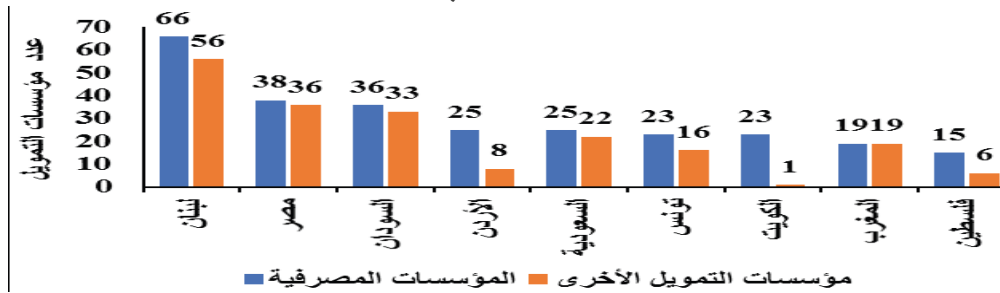
- يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم التمويل في ربط الهيئات والمؤسسات المالية الدولية بالسوق المالية المحلية والدولية.
- يساهم التمويل في المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية. (عجام، 2001، ص33)

II -4: مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

لقد تعددت الجهات التي قدمت التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتعتمد الدول في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مصادر داخلية و خارجية. فعلى مستوى المصادر الداخلية، تعتمد الدول في تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنماط متعددة من مؤسسات التمويل تشمل: المؤسسات المصرفية، ومؤسسات التمويل الأصغر، وجمعيات القروض الصغرى، وشركات التمويل التأجيري، إضافة إلى شركات الاستثمار. وتعتبر المؤسسات المصرفية من أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل الدول العربية. (إسماعيل، 2017، العدد 38، ص:14)

و بحسب الدول المتوفر عنها معلومات، يتراوح عدد المصارف التي تقدم قروضا لهذا القطاع بين 15 مصرف في فلسطين إلى 66 مصرف في لبنان ذلك لأن جميع المصارف التجارية في لبنان تقدم قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (شكل6) وتأتي في المرتبة الثانية مؤسسات التمويل الأخرى وتشمل شركات التمويل التأجيري، وشركات التمويل الأصغر، وجمعيات القروض الصغيرة التي توفر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الكويت، والمغرب، ومصر. إضافة إلى ذلك، تقدم جهات متخصصة في بعض الدول الضمان لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل برنامج كفالة الذي يقدمه صندوق التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، وصندوق الضمان المركزي في المملكة المغربية، ووكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" في جمهورية السودان

الشكل (6): عدد المؤسسات المصرفية ومؤسسات التمويل الأخرى التي تقدم تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية



المصدر: طارق إسماعيل، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2017، العدد 38، ص:15.

و إضافة للمصادر الداخلية، هناك دول تعتمد على بعض المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن هذه المصادر، الحساب الخاص الذي يديره الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي استفادت منه كل من الأردن، وموريتانيا، والسودان. إضافة إلى تمويل البنك الإسلامي للتنمية والذي

يستفيد منه السودان وتمويلات المنظمات الدولية التي تستفيد منها لبنان. (اسماعيل، 2017، العدد 38، ص:19)

وإلى جانب ما يتوفر من مصادر للتمويل، اتخذ عدد من الدول العربية حزمة من التدابير الأخرى لتحفيز الطلب على التمويل، منها تقديم التمويل بتكلفة منخفضة حيث يتم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة منخفضة نسبياً عن المعدلات السوقية للإقراض. ففي الكويت على سبيل المثال لا تتجاوز الفائدة حدود 2 في المائة، وفي مصر 5 في المائة وهي أقل من المعدلات السوقية السائدة في هذه الدول، وفي المملكة المغربية استفادت المشروعات الصغيرة والمتوسطة من انخفاض أسعار الفائدة حيث تراجع متوسط سعر الفائدة المطبق على القروض الممنوحة بمقدار 17 نقطة أساس ليصبح 7.33 في المائة في العام 2016 مقارنة بنحو 7.73 في المائة في عام 2012 وفي ذات السياق لجأ عدد من الدول منها الأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب لوضع حزمة من الإصلاحات والآليات والسياسات المختلفة لخفض تكاليف إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تشمل السياسات والإجراءات المتخذة في هذا الشأن: فتح خطوط الائتمان لتقديم التمويل. (اسماعيل، 2017، العدد 38، ص:19)

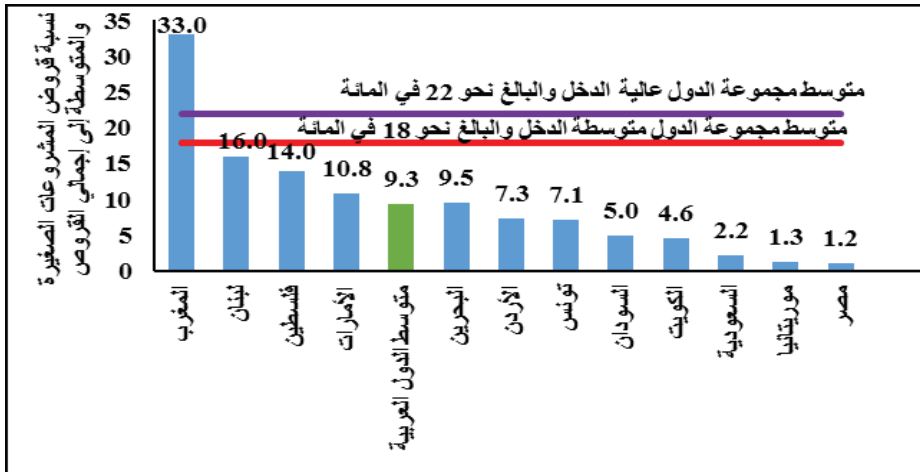
II - 5: السوق المالي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

أما فيما يتعلق بالآليات المتوفرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال، فإن محدودية الملاءة المالية والضمانات المتوفرة لهذه المشروعات تُعد من العوائق التي تحد من قدرتها على إصدار السندات والأسهم التي تمكنها من الحصول على تمويل من أسواق المال العربية. في إطار سعيها لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ولوج أسواق المال، مما أطلق عدد من الدول العربية منصات بديلة أو موازية لسوق المال الرئيس بشروط أكثر مرونة تستهدف الشركات المتوسطة والصغيرة.

ومن النماذج البارزة في هذا المجال تجربة مصر، والسعودية، وتونس، و المغرب. في جمهورية مصر العربية تُدرج الشركات الصغيرة والمتوسطة في بورصة النيل التي يصل عدد الشركات المسجلة فيها إلى حوالي 40 شركة، لكن هذه التجربة واجهت بعض التحديات منها صعوبة إقناع ملاك الشركات بتسجيلها بسوق المال والاستجابة لمتطلبات الحوكمة والإفصاح بسبب ملكيتها العائلية. بالنسبة للمملكة العربية السعودية، أنشأت السوق الموازية "نمو" تحت مظلة السوق المالية السعودية كمنصة بديلة للشركات الراغبة في الإدراج بمتطلبات إدراج أقل ومعايير أكثر مرونة، مما يزيد من الأدوات والفرص الاستثمارية المطورة والمتنوعة لكافة المشاركين والمتعاملين في السوق المالية. أنشأت سوق بديلة بشروط ميسرة بهدف توفير تمويلات بكلفة منخفضة لتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة للالتحاق بالسوق المالية. أما بالنسبة للمملكة المغربية فهي بصدد إنشاء سوق بديلة.

وحسب الإحصاءات المتوفرة عن بعض الدول العربية أن حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية قدرت في المتوسط بحوالي 9.7 في المائة مما يعد أقل من متوسط الدول مرتفعة الدخل البالغ 22 في المائة، والدول متوسطة الدخل البالغ نحو 18 في المائة. أما بالنسبة للمملكة المغربية تراوحت هذه النسبة بين 33 في المائة من إجمالي القروض و1.2 في المائة في جمهورية مصر العربية، شكل رقم (7)، ويرجع ارتفاع نسبة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المغربية إلى الجهود المبذولة لتسهيل النفاذ للتمويل بما في ذلك خفض أسعار الفائدة على القروض وتطوير آليات الضمان. (اسماعيل، 2017، العدد 38، ص:19)

الشكل (7): حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التمويل المصرفي في الدول العربية



المراجع: طارق اسماعيل، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2017، العدد 38، ص:20.

II - 5: التكنولوجيا المالية كقناة بديلة لتمويل الشركات الناشئة:

تتيح التكنولوجيا المالية توفير بدائل لقنوات الإقراض (المصرفي) التقليدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد ظهرت منصات إلكترونية جديدة ساهمت في زيادة التمويل الجماعي عبر الإنترنت، والإقراض بين النظراء، والقنوات الأخرى، و تتمثل أهمية التكنولوجيا المالية فيما يلي: (ومضة، <https://www.wamda.com/ar/2016/11>)

- بدائل جمع التمويل لتيسير أوضاع الشركات الناشئة: تسهل التكنولوجيا المالية جمع رأس المال بطرحها لأشكال جديدة من التمويل مثل الإقراض المباشر P2P lending، والتمويل الجماعي والتمويل الجماعي مقابل أسهم crowd equity. وهذا مطلوب بشدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تبلغ نسبة إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 8% من إجمالي الإقراض المصرفي، مقارنة بنسبة تعادل 18% في البلدان متوسطة الدخل.
- وقد نجحت منصة "ذومال" Zoomaal، وهي منصة تمويل جماعي لتمكين المشاريع الإبداعية العربية، في مساعدة أعضائها على جمع 1.7 مليون دولار.

وبالمثل، تمكنت منصة "بهايف" Beehive، وهي أول منصة تمويل مباشر معتمدة بشكل مستقل وتمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية في العالم، من ضخ 25 مليون درهم إماراتي (حوالي 7 ملايين دولار) إلى أكثر من 50 شركة صغيرة أو متوسطة في عامها الأول. أما فيما يتعلق بالتمويل الجماعي الممتثل لأحكام الشريعة الإسلامية، فثمة منصة الاستثمار "لوا" Liwwa، التي تأسست في مختبر الابتكار في "جامعة هارفارد" Harvard University

II - 6: دور صندوق النقد العربي في تعزيز البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

قدم الصندوق بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (22) لسنة 2021 قرضاً للمملكة الأردنية الهاشمية بمبلغ 13.290 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 56 مليون دولار أمريكي)، يُمثل 90 في المائة من حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لدعم تنفيذ برنامج لتعزيز بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يغطي الفترة (أكتوبر 2021 - أكتوبر 2022). جاء البرنامج بإطار دعم جهود الحكومة الأردنية لمواصلة جهودها الرامية لتهيئة بيئة داعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، حيث تمثل هذه المنشآت أحد أهم المحركات الرئيسة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في ضوء الدور الهام الذي تلعبه في تعزيز سلاسل العرض وتوفير فرص العمل. (العربي، صندوق النقد العربي، 2021)

يرتكز البرنامج على أربعة محاور تتمثل في تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية، وتقوية الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير تطبيقات التقنيات المالية، إضافةً إلى تعزيز القدرات البشرية والإحصائية.

بالنسبة لمحور تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية، يستهدف زيادة فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول والاستفادة من الخدمات المالية، خاصة مشروعات الشباب والمرأة ورواد الأعمال والفئات الهشة، لتعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وخلق فرص العمل المُستدام. بالنسبة لمحور تقوية الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فيهدف إلى تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية من حيث تعزيز الشمولية والاتساق، بما ينظم أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويضمن تكامل الأدوار التي تقوم بها الجهات ذات الصلة بأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فيما يخص محور تطوير تطبيقات التقنيات المالية، فيهدف إلى تشجيع الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة لتحسين جودة الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية وتسهيل النفاذ إليها، وتخفيض كلفة الحصول على التمويل والخدمات المالية. وتوسيع نطاق الاستفادة منها خاصة في المناطق الجغرافية التي يصعب الوصول إليها من خلال الوسائل الاعتيادية، والاستفادة من الدور الذي تلعبه التقنيات المالية في إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما بالنسبة لمحور تعزيز القدرات البشرية والإحصائية، فيهدف إلى مواصلة جهود التدريب ورفع القدرات لموظفي البنوك المعنيين بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافةً إلى تعزيز التثقيف المالي، وتنظيم حملات إعلامية لتوعية رواد الأعمال بفرص الاستفادة من التمويل وبناء قدراتهم. كما يهدف المحور إلى تحديث البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة واضعي السياسات والمخططين بالبنوك وكافة الجهات المعنية، وتوفير البيانات الاقتصادية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل متسق وشامل.

وقدم أيضاً الصندوق بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (13) لسنة 2018 قرضاً لجمهورية مصر العربية بمبلغ 87.7 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 368 مليون دولار أمريكي)، يُسحب على دفعتين، يُمثل 100 في المائة من حصتها في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لدعم تنفيذ برنامج لتعزيز بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة يغطي الفترة (يونيو 2018 - يونيو 2019). تم سحب الدفعة الأولى من القرض بمبلغ 52.62 مليون دينار عربي حسابي بعد توقيع اتفاقيته، وتم سحب الدفعة الثانية بمبلغ 35.08 مليون دينار عربي حسابي بعد وقوف الصندوق على سير تنفيذ البرنامج المتفق عليه.

ارتكز البرنامج على أربعة محاور تمثلت في تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل ودعم الشمول المالي، وتعزيز منظومة ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قواعد البيانات ونظم الاستعلام الائتماني، وتعزيز التدريب وتنمية القدرات.

استهدف محور تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل ودعم الشمول المالي، زيادة فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية لتمكين كافة فئات المجتمع من الوصول والاستفادة من الخدمات المالية، خاصة الشباب والمرأة ورواد الأعمال والفئات الهشة، لتعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وخلق فرص العمل المُستدام. بالنسبة لمحور تعزيز منظومة ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد هدف إلى تعزيز دور شركة ضمان مخاطر الائتمان، بغرض التوسع في هذا المجال، من خلال تغطية جزء من المخاطر التي تواجه البنوك لدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب مع طبيعة هذا القطاع، ويعزز من فرص نجاح المبادرات التي يتبناها البنك المركزي لتشجيع البنوك على توفير التمويل اللازم والمناسب لهذا القطاع. بالنسبة لمحور تطوير قواعد البيانات ونظم الاستعلام الائتماني، فقد هدف إلى تحديث البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة واضعي السياسات والمخططين بالبنوك وكافة الجهات المعنية، وإتاحة الفرصة لإضافة منتجات وخدمات مصرفية جديدة تتفق وخصائص الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تحسين كفاءة استخدام المعلومات الائتمانية، وتوفير البيانات الاقتصادية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل متسق وشامل. أما بالنسبة لمحور تعزيز التدريب وتنمية القدرات، فقد هدف إلى تعزيز جهود التدريب ورفع القدرات لموظفي البنوك المعنيين بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تعزيز التثقيف المالي، وتنظيم حملات إعلامية لتوعية رواد الأعمال بفرص الاستفادة من التمويل، ومساعدتهم في إعداد دراسات الجدوى وتنظيم المعارض لتسويق منتجاتهم. (العربي، صندوق النقد العربي، 2021)

II - 7 - استراتيجيات ورؤى النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات ورؤى وخطط وطنية للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ففي البلدان المصدرة للنفط يعتبر النهوض بالقطاع ركيزة أساسية يعول عليها لزيادة مستويات التنوع الاقتصادي. في هذا الإطار سعت "رؤية الإمارات 2021" إلى تنويع الاقتصاد الوطني عبر زيادة ناتج القطاع غير النفطي من خلال دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتيسير نفاذها إلى التمويل بما يساعد على رفع مساهمتها في القطاع غير النفطي إلى 70 في المائة عام 2021. كذلك تستهدف الرؤية رفع درجة تنافسية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالمياً، وتحسين موقع الإمارات في الترتيب العالمي لمؤشر زيادة الأعمال الدولي. (اسماعيل هـ، 2019، ص: 28-29). في حين تهدف "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" إلى تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق المزيد من فرص العمل للسعوديين، ومن ثم زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 20 في المائة حالياً إلى 35 في المائة عام 2030. ويعتبر تسهيل النفاذ إلى التمويل أحد أهداف الرؤية التي تستهدف رفع نسبة الائتمان المصرفي الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 20 في المائة من مجمل الائتمان المصرفي في عام 2030، وذلك مقابل 5 في المائة للنسبة الحالية.

بالنسبة لدولة قطر هناك عدد من المبادرات والخطط الإستراتيجية المتضمنة في "رؤية قطر 2030"، الهادفة إلى توفير بيئة ملائمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كحجراًزوية للتنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص في قطر. تستهدف "رؤية قطر 2030" زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الرئيسية إلى 3.8 في المائة عام 2022 مقابل 2.1، وزيادة درجة نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الخارجية من 37 في المائة حالياً إلى حوالي 50 في المائة بحلول 2022. من جانبها تبنت دولة الكويت إستراتيجية طويلة الأجل تتمثل في "رؤية كويت جديدة 2035" تم في إطارها وضع خطط وبرامج لحفز القطاع عبر تخصيص 2 مليار دينار كويتي للصندوق القومي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق هدفه الرامي إلى تنمية وتعزيز النمو المستدام للقطاع. كما تتضمن "رؤية البحرين الاقتصادية 2030" سياسات تهدف إلى تحسين نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. كذلك تستهدف إستراتيجية تنمية القطاع الخاص (2014-2030) في العراق دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد الآليات الرامية إلى تنشيط دور القطاع، فيما تضمنت الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016-2020) ضخ ما يقارب 5 تريليون دينار في البنوك التجارية لتعزيز إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الأولوية. (اسماعيل هـ، 2019، ص: 28-29).

II - 8 - نتائج الدراسة:

- حسب الدراسة فإن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من حيث المصادر الداخلية متنوع: نجد المؤسسات المصرفية وشركات التمويل التأجير، وشركات التمويل الأصغر، وجمعيات القروض الصغيرة، برنامج كفالة الذي يقدمه صندوق التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، وصندوق الضمان المركزي في المملكة المغربية، ووكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" في جمهورية السودان.
- أما المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ تنوع في هذه المصادر نجد الحساب الخاص الذي يديره الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى تمويل البنك الإسلامي للتنمية وتمويلات المنظمات الدولية. كذلك من الحلول البديلة في الوقت الحالي ظهور التكنولوجيا المالية كقناة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في جائحة كورونا "كوفيد19" مما ساهمت في زيادة التمويل الجماعي عبر الإنترنت، والإقراض.
- بالنسبة لمحور تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية فقد ساهم الصندوق النقد العربي في عملية التمويل من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات خاصة مشروعات الشباب والمرأة ورواد الأعمال والفئات الهشة، بالنسبة لمحور تقوية الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهدف إلى تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية من حيث تعزيز الشمولية والاتساق، بما ينظم أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أما فيما يخص محور تطوير تطبيقات التقنيات المالية، فهدف إلى تشجيع الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة لتحسين جودة الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية وتسهيل النفاذ إليها، وتخفيض كلفة الحصول على التمويل والخدمات المالية، وتوسيع نطاق الاستفادة منها خاصة في المناطق الجغرافية التي يصعب الوصول إليها من خلال الوسائل الاعتيادية، والاستفادة من الدور الذي تلعبه التقنيات المالية في إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أما بالنسبة لمحور تعزيز القدرات البشرية والإحصائية، فهدف إلى مواصلة جهود التدريب ورفع القدرات لموظفي البنوك المعنيين بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تعزيز التثقيف المالي، وتنظيم حملات إعلامية لتوعية رواد الأعمال بفرص الاستفادة من التمويل وبناء قدراتهم.
- اهتمام الدول العربية بوضع استراتيجيات للهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تيسير نفاذها للوصول إلى التمويل وأجل التنوع الاقتصادي
- من خلال ماسبق، نستنتج أن محدودية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تواجهها عدة عوامل مختلفة لها ارتباط بالعرض والطلب، والأوضاع المؤسسية والتنظيمية للقطاع المالي والمصرفي والسياسات الأخرى المرتبطة بها، ومن بين هذه العوامل:
- الارتفاع النسبي في تكلفة الإقراض للمشروعات والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفاع المخاطر المرتبطة بالمقترض، في ظل نقص المعلومات وضعف النظم المؤسسية والبنية التحتية المالية والخدمات المصاحبة.
- نقص الدراية والمعرفة بطبيعة الخدمات والمنتجات المصرفية التي تحتاجها هذه الشركات والمشروعات، وعدم توفر الكوادر المؤهلة في المؤسسات المالية والمصرفية.
- محدودية الأفكار المبتكرة والجديدة. في ظل غياب البيئة المحفزة والمشجعة الحاضرة لهذه الأفكار.
- نقص الخبرة الإدارية والمالية لأصحاب المشروعات والشركات وغياب فرص ووسائل التدريب.
- نقص المعلومات والشفافية المالية.
- تقص الضمانات الملموسة وارتفاع احتمالات التعثر في ظل ضعف مكونات البنية التحتية المالية.
- محدودية قنوات التمويل والمنتجات المناسبة، المنسجمة مع احتياجات هذه المشروعات والشركات.

V- الإحالات والمراجع :

- اتحاد المصارف العربية. (نشاط الاتحاد العدد 468 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). <https://uabonline.org/ar>. تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة» في البحر الميت، 2019.
- زغيب مليكة وغلاب نعيمة. (2006). تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته. الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، صفحة 21.
- صندوق النقد العربي. (صندوق النقد العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، انظر للموقع). صندوق النقد العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، انظر للموقع.
- صندوق النقد العربي. (2021). صندوق النقد العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، انظر للموقع <https://www.amf.org.ae/ar/programs-support/small-medium-enterprises> صندوق النقد العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، انظر للموقع <https://www.amf.org.ae/ar/programs-support/small-medium-enterprises>.
- طارق اسماعيل. (2017). بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، دراسات اقتصادية. دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 38، ص: 19.

- مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسط. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي . تأليف <http://www.dim-msila.dz/?p=73> تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسط (الصفحات <http://www.dim-msila.dz/?p=73>).
- مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (p=73). ?تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي . <http://www.dim-msila.dz2021>.
- هبة عبد المنعم ، الوليد طلحة، طارق اسماعيل. (2019). النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- هيثم صاحب عجم. (2001). التمويل الدولي. القاهرة، مصر ، .
- هيثم صاحب عجم. (2001). نظرية التمويل والتمويل الدولي. دارزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- هيثم محمد الزغبى. (2000). الإدارة والتحليل المالي. دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.
- التكنولوجيا-المالية-حل-من-وللشركات-الناشئة-في-المنطقة. ومضة. <https://www.wamda.com/ar/2016/11>